

الملتقى الدولي حول:
مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي
جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012



التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي

د. صليحة عشي **جامعة باتنة**

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تجسيد مفهوم التنمية المستدامة في الفكر الإسلامي، والوقوف على خصوصية هذا الفكر في تحديد هذا المفهوم، وكيفية إدماجه في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات استنادا إلى ما جاء في القرآن الكريم من آيات في هذا الصدد، وما ورد عن سنة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام وأحاديثه الشريفة التي تجسد هذا المفهوم.

وقد توصلت هذه الدراسة المتواضعة إلى أن الفكر الإسلامي كان له السبق في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة، اتساقا مع مظاهر الإعجاز العلمي للقرآن الكريم، وبعدها توصلت التشريعات والقوانين الدولية إلى اعتبار التنمية المستدامة هي غاية عالمية ترمي إلى الاستجابة إلى احتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بقدرات الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

ويؤكد البحث أن الفكر الإسلامي شمل معظم أهداف التنمية المتواصلة بمختلف مفاهيمها، وذلك بأحكام شرعية وقيم إسلامية تدعو لترشيد الاستهلاك بعيدا عن الإسراف، والملكيات الخاصة في إعمار الأرض بلا إفساد فيها لصالح الأجيال المتعاقبة.

الكلمات المفتاحية:

التنمية في الإسلام، التنمية في القوانين الوضعية، دواعي ظهور التنمية المستدامة، التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي، التنمية المستدامة في التشريعات الدولية.

The Sustainable Development from the Islamic thought

Abstract:

This paper aims at clarifying the concept of the Sustainable Development in the Islamic thought, and to indicate the specificity of this thought. Another aim from this study after determining this concept is to show how can we integrate it in the process of the course of economic and social development as Holly Quran and the saying of the prophet peace be upon him.

This modest study found that the Islamic thought has had a head start in the embodiment of this concept of sustainable development in accordance with the scientific miracle of Holy Quran. Furthermore, the legislation and international law assert that Sustainable Development is very

scientific intended to respond to the needs of the current generations without compromising the capacity of future generations to meet their own needs.

This study confirms that the Islamic Thought has covered most of the Sustainable Development goals with its different definitions within the Islamic legitimacy and values framework calling for the rationalization of the consumption, away from extravagance and private property, aiming to serve the successive generations in building their societies.

Key Words:

Development in Islam, Sustainable development, development in positive laws, sustainable development from the Islamic thought.

مقدمة:

ازداد الاهتمام بقضايا البيئة ومشكلاتها، بعد أن نمت مهارة الإنسان، أكثر مما نمت لديه الحكمة والعقلانية، وبعد أن أصبحت المشكلات البيئية واقعا يهدد حياة الإنسان حاليا ومستقبلا، ما لم يتدارك ويعدل من سلوكه الخاطئ بفطنة وذكاء. ومن المسلم به أن الإنسان لو التزم بتوجيهات الإسلام، ونفذ أوامره واجتنب نواهيه، لتخلص من كل أسباب المشكلات البيئية، ولانتفت من الوجود، ذلك، أن اللَّه سبحانه وتعالى خالق النفس البشرية، يعلم ما يصلح أمرها، وكذلك مايضرُ بها، ويوردها المهالك.

إن إستراتيجيات التنمية الوضعية قد فشلت في إحداث تنمية مستدامة في معظم التجارب الإنمائية في الدول المتخلفة، وكان السبب الجوهري كما يرى المهتمين بقضايا التنمية إلى شبه غياب شرط نجاح هذه الإستراتيجيات، والمتمثل في ضرورة توافر مناخ مناسب للإنسان؛ لكي يقوم بمسئولية عملية التنمية، وهذا يتطلب ضرورة تطهير الحياة الاقتصادية بقدر الإمكان من كافة أشكال الظلم والاستغلال، وبدون ذلك ستظل مشكلة التخلف قائمة، وتزداد حدتها مع مرور الزمن، مهما أوتيت هذه المجتمعات من إمكانات مادية.

ومن هنا، جاء النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يعد التوجه الإنمائي سمة أساسية لصيقة بفكره وواقعه، ويرد قضية التنمية إلى عمادها وهو الإنسان. فالإنسان وفقا لهذا المنهج هو أهم وأسمى ما في هذا الوجود، فهو الوسيلة الرئيسة لعملية التنمية، وهو في الوقت ذاته غايتها؛ لكي يستطيع أن يستمر في القيام بتبعة العبادة التي تشمل جميع أعمال الإنسان، وأهمها إعمار الأرض وفقا لشرع اللّه.

وهكذا يختلف المجتمع الإسلامي عن سائر المجتمعات الأخرى، في أن القواعد والمبادئ والقيم التي يرتكِز عليها النشاط الاقتِصادي الإسلامي مستمدَّة من الشريعة الإسلامية، متميزة بذلك عن المجتمعات الأخرى، التي تفتقد نشاطاتها الاقتصادية لمثل تلك القواعد الإلهية، التي لها الدور الإيجابي في إصلاح المسار الاقتِصادي والاجتِماعي كلما حاد عن جادة الصواب، وتنعدم معه كل صور النشاطات الاقتصادية الخفية التي تشهدها السوق السوداء، وغيرها مما لا تقره الشريعة، وما ذلك إلا نتيجة طبيعية لتأسيس النشاط الاقتصادي على معيار التقوى.

أولا، مفهوم التنمية في القوانين الوضعية:

نظرا لأهمية التنمية، والسعي الحثيث لتحقيقها في واقع المجتمعات الإنسانية، ولاسيما المتخلفة منها، فإن مفهوم التنمية أصبح عنوانا للكثير من السياسات والخطط والأعمال، على مختلف الأصعدة، كما أصبح هذا المصطلح مثقلا بالكثير من المعاني والتعميمات، وإنْ كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادي، ويرتبط إلى حد بعيد بالعمل على زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك، لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد، ومدى استهلاكه السنوي للمواد الغذائية والسكنية بعيدا عن تنمية خصائصه ومزاياه وإسهاماته الإنسانية، وإعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها.[1]

1 -مفهوم التنمية في الدراسات الوضعية:

التنمية من الناحية اللغوية مأخوذة من نما نموا، بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال: نما المال أي زاد وكثر. وأما من الناحية الاصطلاحية فقد اختلفت الأقوال في تحديد مفهومها، بسبب اختلاف الآراء حول عملية التنمية من حيث مجالاتها وشموليتها؛ فبعضهم يقتصر في تحديد هذا المفهوم على مجال معين، كالمجال الاقتصادي مثلا، فيعرفها من خلال هذا المجال المحدد، بينما يرى البعض الآخر أنها عملية شاملة لمختلف المجالات، وبالتالي يكون تحديد مفهومها تبعا لهذه الرؤية الشمولية.[2] وعلى الرغم من ذلك، فإن كلمة التنمية بوصفها مصطلحا ذا معنى محدد إذا أطلقت ينصرف معناها في الغالب إلى التنمية الاقتصادية، ذلك أنّ الفكر الاقتصادي الغربي هو الذي وضع مؤشرات التنمية في العصر الحديث، من خلال منظور اقتصادي.

إن هذا الخلل في مفهوم التنمية جعل المهتمين بها يعيدون النظر في تحديد معنى التنمية إدراكا منهم بأن عملية التنمية ليست مقصورة على الجانب الاقتصادي، لأن هناك جوانب أخرى لها أهميتها في تحقيق نجاح التنمية الاقتصادية، فضلا عن الاهتمام بالإنسان بوصفه المحور الأساس لها. وبناء على ذلك بدأ يظهر التوجه نحو التنمية الشاملة لمختلف مجالات الحياة والأنشطة الاجتماعية فنجمت "التنمية الاجتماعية" التي تهدف إلى إحداث تنمية بشرية.[3]

وعلى الرغم من ظهور هذا النوع من التوجه نحو التنمية الاجتماعية، فإن البعض من علماء الاقتصاد حاولوا تسخير التنمية الاجتماعية لخدمة التنمية الاقتصادية بحيث تستثمر الأولى لحساب الثانية. وهذا التصور للتنمية الاجتماعية نجده عند "هيجنز" ''Higgins'' الذي عرفها بأنها: عملية استثمار إنساني تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر، مثل التعليم والصحة العامة، والإسكان والرعاية الاجتماعية، حيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي الذي يبذل في المجتمع.[4]

ونظرا لارتباط البيئة بقضايا التنمية تعددت المفاهيم التي تحدد مضمون البيئة، حيث عرفها مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في ستكهولم (السويد) سنة 1972 بأنها: رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما لإشباع حاجات

الإنسان وتطلعاته.[5] كما تعتبر أيضا بأنها: البيئة التي يستمد منها الكائن الحي مقومات وجوده، وعليها يعتمد في الحصول على متطلباته واحتياجاته لضمان بقائه وتطوره، طالما أن البيئة تنظم وترتب حياة الكائنات الحية من خلال عناصرها المتعددة، كالماء والهواء والأنظمة.[6]

يستخلص من هذين التعريفين بأن للبيئة ثلاثة نظم، وهي:[7]

- **النظام الطبيعي**، وهو ما يعرف بالبيئة الطبيعية، وتشمل كل الموارد الطبيعية التي هي هبة من الخالق، مثل المناخ، الأرض، الجبال، المياه، الغابات، البحار، البحيرات، الحيوانات والطيور؛
- **النظام المصنوع**، ويشمل كل ما صنعه وأبدعه الإنسان على سطح الأرض من حضارات بكل مكوناتها، مثل المآثر التاريخية، المباني، المتاحف، الطرق والجسور؛
- **النظام الاجتماعي**، أي البيئة الاجتماعية وما تشمله من نظم وعلاقات تحدد أنماط حياة المجتمعات من قيم وأخلاق وعادات تميز السلوك الإنساني على مر الزمن.

ويستنتج من كل هذا أن التنمية بصفة عامة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة رهينة بما توفره البيئة من موارد طبيعية. وهكذا، فإن العلاقة بين البيئة والتنمية بديهية، غير أن المشكل يكمن في الاتجاه الذي يرسمه الإنسان لهذه العلاقة من أجل تحقيق طموحاته التنموية.

2 -مفهوم التنمية المستدامة:

كانت بوادر ظهور مصطلح "التنمية المستدامة" منذ ستينيات القرن العشرين مع بداية الاهتمام والقلق المتزايد بشأن التلوث البيئي، وآثاره الفعلية والمحتملة مستقبلا على الموارد الطبيعية. فظهرت مؤلفات ومقالات لعلماء وباحثين متخصصين في البيئة تحذر من الآثار الخطيرة للأمطار الحمضية، ومن انبعاثات غاز أول أكسيد الكربون في الفضاء الجوي ، وظاهرة التصحر، وتلوث مياه الأنهار والبحار في العالم.[8]

وقد استدعى تلاحق المشكلات البيئية، وزيادة حدة خطورتها على وجه الأرض ضرورة توجيه الأنظار نحو دراسة تأثيراتها على التنمية، والتعامل مع البيئة بأساليب أكثر عقلانية، والتي تحقق تنمية تلبي حاجات الأفراد الحالية دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق عرفت التنمية المستدامة بأنها: نموذجا بديلا لتحقيق تنمية متوازنة مع البيئة، تأخذ في اعتبارها ضرورة التخطيط البيئي، الذي يهدف إلى التقليل من الدمار في عناصر البيئة دون كبح الرغبات البشرية لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.[9]

وكان انعقاد "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" التابعة للأمم المتحدة ‘‘World Commission on Environment and Development’’ (WCED 1987) دعوة المجتمع الدولي إلى تغيير النمط الذي استخدم لتحقيق التنمية، واستبداله بمفهوم جديد هو "التنمية المستدامة". وقد اكتسب هذا المفهوم اهتماما عالميا كبيرا من خلال ما توصل له "تقرير بروندتلاند"

''The Brundtland Report''، الصادر بعنوان "مستقبلنا المشترك" ''Our Common Future''، الذي تم فيه صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها: "ضرورة إشباع حاجات الأفراد في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها".[10] وأكد التقرير بأن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية يستديم فيه التقدم البشري، ليس فقط لبضع سنوات، أو ضمن حدود معينة، بل للعالم بأسره، وصولا إلى المستقبل البعيد.[11]

وقد اهتم هذا المفهوم بثلاثة مبادئ أساسية تمثلت في:[12]

1- المحافظة على التكامل البيئي، وذلك من خلال مراعاة وظيفة وتنوع هذا النظام، وعدم تعدي الأنشطة الاقتصادية على القدرة الاستيعابية والإنتاجية لهذه البيئة، في سبيل إشباع الحاجات البشرية المتعددة؛

2- العمل على تحقيق كفاية اقتصادية، أي السعي لجعل استغلال الموارد البيئية بشكل عقلاني ورشيد، بما يحقق قيمة اجتماعية أكبر من خلال إنفاق أقل واستهلاك رشيد للموارد في الحدود التي تسمح بها القدرات البيئية؛

3- تحقيق عدالة تستوعب الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

وقد اكتسب تعريف "بروندتلاند" شهرة دولية، حيث بين بأن التنمية المستدامة هي عملية تؤكد بأن قدرات الأجيال الحالية في تلبية احتياجاتها لا تؤثر سلبا على قدرات أجيال المستقبل في تلبية احتياجاتها، وأن يترك لها الموارد الكافية لتحقيق حياة ذات نوعية.[13]

وتبنت "منظمة الأغذية والزراعة" التابعة للأمم المتحدة، ''Food and Agriculture Organization'' (FAO)، سنة 1989 تعريفا للتنمية المستدامة بأنها: هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية.[14]

وعرفت أيضا بأنها: حلولا منطقية لضمان استمرارية العيش من جيل إلى آخر، إذ تتطلب أن يعمل كل جيل بالتناسب مع الزيادة السكانية، وأن يستند إلى منطق التوزيع العادل، وتحسين نوعية الحياة، وذلك بالتوازي مع عملية التطوير والنمو الاقتصادي، دون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئية. وبهذه الصيغة تكون التنمية موجهة لفائدة المجتمع مع الأخذ في الاعتبار حاجات وحقوق الأجيال القادمة، وهذا ما يعطيها طابع الاستدامة.[15]

3 -التنمية المستدامة في التشريعات الدولية:

تزايد الاهتمام بالبعد البيئي للتنمية المستدامة بعد انعقاد أول مؤتمر للأمم المتحدة حول بيئة الإنسان في "ستوكهولم" (السويد) سنة 1972، والذي يعتبر كبداية للاهتمام الرسمي لإرساء قواعد التعاون الدولي لحل مشكلات البيئة. وترتب على هذا المؤتمر إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ''United Nations Environment Programme'' (UNEP) الذي

[10]- The term was used by the Brundtland Commission which coined what has become the most often-quoted definition of sustainable development as development that "meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs.

لفت أنظار المهتمين إلى بعض الظواهر التي تهدد الموارد الطبيعية، مثل التصحر، والمغالاة في استعمال الإنسان للموارد البيئية، وتغير المناخ، واتساع ثقب طبقة الأوزون تلوث الهواء، وما ينجر عن ذلك من أخطار على البيئة.[16]

وكان واضحا من مناقشات وقرارات المؤتمر أن هناك اقتناعا بأن مشكلات البيئة يجب أن تحتل مكانها في الأهمية جنبا إلى جنب مع قضية التنمية الاقتصادية، التي كانت تحوز جل اهتمام العالم إلى ذلك الحين. ولما كان نمو النشاط الاقتصادي خاصة من خلال التصنيع واستخدام التقانات الحديثة التي اعتمدت على الكيماويات المصنعة من أهم الأسباب وراء التدهور البيئي، اتجهت الآراء إلى ضرورة التزام التنمية الاقتصادية بهدف المحافظة على البيئة، ومنذ ذلك الوقت ظهرت مصطلحات جديدة لتعبر عن هذا المعنى كان أكثرها شيوعا هو "التنمية المتواصلة أو المستدامة" ''Sustainable Development''.[17]

وقد صاحب ظهور هذا المفهوم الجديد للتنمية انعقاد مؤتمرات أخرى على المستوى العالمي مثل، مؤتمر البيئة والتنمية (UNED) الذي عرف "بقمة الأرض" ''Earth Summit'' في "ريودي جانيرو" (البرازيل) سنة 1992، واعتبرت هذه القمة من أكبر المكتسبات في قضية البيئة على مستوى العالم، وتناولت في برنامجها الوسائل الممكنة لمواجهة المشاكل البيئية المتوقع حدوثها خلال القرن الحادي والعشرين، سيما التحديات المتمثلة في التفاوت بين العالم الصناعي المتقدم والعالم النامي الفقير، تفاقم ظاهرة الفقر والمجاعة والأمراض والأمية كنتاج للتدهور البيئي، تدهور النظم البيئية، وما يتبعها من عدم الاتزان في حياة الكائنات.[18] وقد تبلور ذلك في "برنامج 21" (أجندة القرن الحادي والعشرين)، الذي اعتمده المؤتمر، ومنذ ذلك الوقت تبنت الحكومات هذا البرنامج كسياسة أساسية للتنمية.[19]

وأكدت وثيقة هذا المؤتمر على تحقيق مجموعة من المبادئ الرئيسية، باعتبار قضية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، لتحقيق تنمية مستدامة والقضاء على المشكلات البيئية، كما ركز المؤتمر على ضرورة إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، نظرا لما لها من تأثيرات كبيرة على تجنب المخاطر البيئية، وحماية عناصرها من الدمار والانقراض، وذلك بزيادة نشر الوعي البيئي لدى الأفراد وإدراكهم بخطورة المشاكل البيئية، ومدى تأثيراتها السلبية على رفاهية الإنسان.[20] ومنحت أيضا أولوية لأوضاع الدول النامية، سيما منها الأكثر فقرا. بالإضافة إلى ذلك تضمنت الوثيقة ضرورة التعاون الدولي في مجال الصحة وحماية النظام الإيكولوجي. وقد ركزت أجندة قمة "ريودي جانيرو" على ست نقاط أساسية، وهي:[21]

1 - تخصيص معونات تنموية تساعد الدول الفقيرة على مكافحة التلوث الناشئ عن حرق الأخشاب لتلبية الاحتياجات الأساسية.

2 - زيادة الإنفاق على الأبحاث وتقديم الخدمات التي تقلل من تآكل التربة، وتسمح بالممارسات الزراعية الحساسة بيئيا.

3 - زيادة الإنفاق على تنظيم الأسرة وعلى توفير فرص التعليم والعمل للمرأة لإمكانية تقليل معدلات النمو السكاني.

4 - دعم حكومات الدول الأقل نموا في محاولتها لتقليل أو لتحديث المشروعات التي تضر بالبيئة.

5 - توفير الاحتياجات لحماية الحياة الطبيعية والتنوع البيولوجي.

6 - الاستثمار في المشروعات الهادفة لتطوير الطاقة غير الكربونية وتقليل انبعاث الغازات؛ بمعنى إيجاد بدائل تكون اقل تلوثا.

وتلت قمة الأرض "بريودي جانيرو" انعقاد مؤتمر في مدينة "كيوتو" (اليابان) في سنة 1997 وتم فيه التركيز على الانبعاث الكربوني ومخاطره على مستوى العالم، وتم التوقيع على معاهدة تطالب الدول الغربية بتقليص نسب الغازات لمستويات اقل من المستويات الموجودة في سنة 1990، على أن يتم ذلك بحلول عام 2010.[22] وانعقدت بعدها قمة أخرى للتنمية المستدامة هي قمة "جوها نسبرج " (بجنوب إفريقيا) عام 2002، وهي أكبر مؤتمر دولي حول هذا الشأن، إذ تم وضع اتفاقات لحماية المناخ العالمي، والحفاظ على التنوع البيئي، ومكافحة ظاهرة التصحر. وفي هذا المؤتمر وضعت مقاييس لحماية الثروة السمكية على مستوى العالم، وتم التخطيط لتخفيض سكان العالم المحرومين من المياه الصالحة للشرب إلى النصف، وما يؤخذ على هذه القمة أنها لم تتمكن من التوصل إلى الاتفاق الموعود حول الطاقة المتجددة، ولا في تحقيق التعهد الدولي بشأن تخصيص الدول الغنية لنسبة معينة من إنتاجها الإجمالي لقضايا التنمية على المستوى العالمي.[23]

فالتنمية المستدامة اصطلاح يرتبط عامة مع تحقيق تقدم اقتصادي تقني يحافظ على الرأسمال الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة، لمواجهة المخاطر والتقلبات، والنقص في المعرفة والمعلومات، وبذلك يمكن ضمان المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وبين الجيل نفسه، وذلك دعما للرأسمال البشري، والمحافظة على قدرة النظم الطبيعية في خدمة استمرارية الحياة على الأرض.[24]

ويشكل الإنسان محور التعاريف المختلفة، بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي. وهناك إجماع بهذه التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية. وحسب تعبير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام.[25] كما تؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، بحيث يساهم الأفراد ديمقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. كما اتسع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، مما أدى إلى

[22]- لم توافق الدول النامية على فعل أي شيء حيال ذلك، وكذلك الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من كونهما أكبر الدول ملوثة للبيئة في العالم، ورفضتا هذه التوصيات ولم توقعا على الاتفاق.

الحاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون ألطف وأكفأ وأقدر على صيانة الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.[26]

وهكذا يظهر مصطلح وضعي جديد وهو التنمية المستدامة، بمفاهيم عديدة في كل واحد منها رؤية لماهية هذه التنمية أو لأهدافها. هذه الرؤى المتعددة تتفق في بعض الأمور، ولكنها تتباين فيما تهدف إليه عما ينبغي أن تكون عليه هذه التنمية، أو ما هو مستهدف منها.

ومنذ ظهور هذا المصطلح لم تعد المساهمات الفكرية في مجال التنمية الاقتصادية قاصرة على الاقتصاديين، بل أصبح أيضا دعاة حماية البيئة يشاركونهم فيها. وامتد الأمر إلى أبعد من هذا مع نمو الفكر الخاص بالتنمية المستدامة ومبادئها ومستلزماتها، فظهرت مساهمات من طائفة متنوعة من المفكرين؛ فلاسفة وعلماء اجتماع، في التنمية المحلية، ورجال السياسة. ولم يكن لكثرة هذه المساهمات دورا في تحديد مفهوم التنمية المستدامة بقدر ما أحاطته بالغموض وجعلته أقرب إلى "الشعارات" ذات الطابع العام.[27]

قال الفيلسوف "غارودي" قبل إسلامه: بأن التنمية الحضارية الحديثة بقدر ما خدمت الإنسان سببت له أزمات نفسية، وروحية، واجتماعية، وأخلاقية في غاية الخطورة، أي أن التنمية الحضارية الحديثة لم تحل مشكلة الإنسان مع نفسه ومع غيره من الذين يختلفون معه في الفكر واللون، لأنها لم تأخذ مداها الإنساني الشامل والكامل.[28] العلامة الفرنسي "الكس كاريل" إننا قوم تعساء لأننا ننحط أخلاقيا وعقليا بسبب الكوارث التي عانت منها الإنسانية".[29]

فالتنمية المستدامة إذن تستدعي إعادة النظر ليس فقط في مفهوم التنمية، ولكن كذلك في مفهوم البيئة التي يجب أن تعتبر ككل غير قابل للتجزيء تترتب عنه تغييرات في نوعية العلاقات التي يقيمها الإنسان مع البيئة ومع مواردها.

ثانيا، مفهوم التنمية في الإسلام:

الإسلام سبق كل فكر متقدم في معالجة قضايا البيئة والتنمية، وإن لم يكن مصطلح التنمية موجود بلفظه، فقد وجد بألفاظ عديدة مترادفة، في كثير من نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وكتابات علمائه، مثل "التعمير" و"العمارة" و"الحياة الطيبة" و"التثمير".فمصطلح التنمية يقترب من مصطلح العمران في الاقتصاد الإسلامي، فالعمران تعني: "العمل بشرع الله لتحقيق الكفاية والكفاءة للجميع للوصول إلى نمو مستمر للطيبات، وذلك بالاستخدام الأمثل لكل ما سخر الله لنا من موارد لقوله تعالى: ﴿هو الذي أنشاكم من الأرض واستعمركم فيها﴾.[30] وقوله تعالى أيضا: ﴿من عمل صالحا من ذكر أو أنثى فلنحيينه حياة طيبة﴾.[31]

وقد أشار عدد من الكُتاب إلى أن النظرة الإسلامية للتنمية (العمران) هي نظرة شاملة تتضمن جميع نواحي الحياة المادية والروحية والخلقية، وتركز على بناء الإنسان كمحور للعملية التنموية. فالإنسان محورها وهدفها بوصفه الكائن الوحيد في هذا الكون القادر على إحداث التغيير والتطوير، والقيام بعملية تنموية لما في الكون، وذلك بما اختصه به الله سبحانه وتعالى عن بقية الكائنات. فالإسلام حارب السلوك السيئ، مثل الكسل والإتكالية، وعدم السعي الذي ينتج عنه التخلف والفقر وهما معيقا لأي عملية تنموية وعمرانية.[32]

وعليه، تتصف عملية التنمية وفقا لهذا المنهج بالاستمرارية أو الاستدامة المستمدة من استمرارية الإنسان في عبادة الخالق تبارك وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾.[33] وأيضا: ﴿قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.[34] وفي ذلك يقول الأصوليون: إن البناء على المقاصد الأصلية يصيّر تصرفات المكلف كلها عبادات؛ سواء كانت من قبيل العبادات أو العادات.[35]

واتساقا مع مقتضى العبادة، وتحقيقا لإعمار الأرض، ارتبط الأمن المادي والأمان النفسي بضرورة الضرب في الأرض؛ سعيا في طلب الرزق المقدر، وقد عادله الخالق تبارك وتعالى ورسوله صلى اللّه عليه وسلم بالجهاد في سبيله، والنصوص في هذا الباب كثيرة في الكتاب والسنة.

إن قضية التنمية بمفهومها الإسلامي الصحيح أكثر اتساعا، وأعمق منهجا، وأكثر تماسكا من قضية التنمية المستدامة في الفكر الوضعي. بالإضافة إلى أن المفهوم الإسلامي للتنمية مرتبط بإيمان عميق بأن الحياة في هذه الدنيا متصلة بحياة أخرى تأتي من بعدها حتما، وبأن الإعداد لهما معا ضروري في هذه الحياة الأولى بما ينعكس في مطلب إشباع الحاجات المادية والروحية معا، وأنه حينما يتم تطبيق هذا المطلب على نحو متوازن يتم الوصول بالإنسان وبالمجتمع أقصى درجات الرفاه.[36]

فالتنمية من منظور إسلامي تعني: عملية تطوير وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن، وبشكل مستمر وشامل لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية، تحقيقا لمقصود الشارع من الاستخلاف في الأرض، برعاية أولي الأمر، ضمن تعاون إقليمي وتكامل أممي، بعيدا عن أي نوع من أنواع التبعية.[37]

وهكذا تشير اجتهادات الإسلاميين المعاصرين في تحديد مفهوم التنمية إلى المعاني السابقة، والتي تؤكد وجود مفهوم إسلامي حقيقي للتواصل أعلى درجة وأرقى بمراحل من المفهوم الوضعي. وهذا ما يؤكد بأن الدين الإسلامي كان له السبق في الحث على التنمية كما هو الشأن لكل أمور الدين والدنيا من خلال القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وتراث الأمة ومفكريها المعاصرين، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال العناصر التالية:

1 -التنمية في القرآن والسنة:

إن الإسلام لما أوجب العمارة (التنمية) جعل لمن يعمل على هذه التنمية حوافز دنيوية وأخروية، وهذا ما أكده الإمام "مالك بن نبي" في كتابه "المسلم في عالم الاقتصاد": "أن الإنسان في الإسلام محور العملية التنموية والبنية الأساسية له وينال جزاءه في الدنيا والآخرة.[38] وقال تعالى: ﴿إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا﴾.[39] وقول الرسول محمد عليه الصلاة والسلام: "***من أحيا أرض ميتة فهي له وما أكلت العافية منه له به صدقة***".[40]

والإنسان في الإسلام هو محور العملية التنموية، حيث استخلفه الله تعالى في الأرض بما لديه من قدرات ذهنية وجسدية، استنادا لقوله تعالى: ﴿وإذ قال ربك للملائكة أني جاعل في الأرض خليفة﴾.[41] لذلك فعلى الإنسان أن يغير وينمي ولا يتنظر المفاجآت الكونية والنمو الطبيعي. كما أن التنمية في الإسلام ارتبطت بالقيم والأخلاق الحميدة من مساواة وعدل، وعدم الإسراف، ويتبن ذلك في قوله تعالى: ﴿كلوا واشربوا ولا تسرفوا﴾.[42] وقوله تعالى أيضا: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا﴾.[43] وفي قوله تعالى: ﴿لا يجر منكم شنئان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أرب للتقوى﴾.[44]

وقد حث الإسلام على السعي من أجل التنمية، ودعا للعمل لتحقيق التنمية والعمارة في البلاد، وقال تعالى: ﴿فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه﴾.[45] ويتضح ذلك من خلال قصة الرسول عليه الصلاة والسلام مع صاحب اليد الخشنة عندما سلم عليه الصلاة والسلام على رجل فلمس يده خشنة فقال له عليه الصلاة والسلام: "***إن هذه اليد التي يحبها الله إن هذه اليد لن تمسها النار***"،[46] وقول الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة".[47] أما الإمام ابن حزم، الذي سمي بأول اشتراكي في الإسلام، فقد عظم دور الدولة في تنمية ورفاهية الشعب، ودعا إلى حد مصادرة الممتلكات الفردية لفائدة المجموعة إذا لم تكف إيرادات الدولة لإعادة التوازن.[48] فالشرع يعطى للدولة حق انتزاع الملكية الفردية في حدود ما شرع الله في ذلك.

ويرى الدكتور "عبد الرحمن يسري" بأن التنمية في الإسلام بأنها: "تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بالعقيدة، ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية".[49]

إن المفهوم الإسلامي للتنمية يستوعب الأهداف المثلى التي يتحدث عنها المفكرون الوضعيون المعاصرون في إطار التنمية المتواصلة، بل وما يزيد بكثير عن هذه الأهداف. والأهم من هذا هو أن الإسلام يتضمن منهجا ودوافع للتنمية قائمة على شريعة وعقيدة بما يكفل استمرار قوة الدفع الذاتي للتنمية من خلال الأفراد والمؤسسات القائمة، وذلك في إطار يضمن حياة طيبة تجمع بين الجانبين الروحي والمادي للإنسان في توازن مرغوب.[50]

2 -حماية البيئة في الإسلام:

الإنسان له تأثير كبير على البيئة التي كانت فيما مضى بيئة طبيعية، وأصبحت بيئة محدثة من طرفه. إنه يستغلها من أجل الموارد ومن أجل الطاقة والسكن، ويطرح فيها فضلاته المنزلية والصناعية، وبعبارة أخرى، فإنه يلوثها. وأصبح يمارس ضغوطا كبيرة عليها أدت إلى ظهور مشكلات بيئية تختلف حجما وخطورة حسب درجات النمو والتطور التي وصلت إليها الأمم.

تعتبر قضية حماية البيئة السبب الرئيس في ظهور مفهوم التنمية المتواصلة التي لها أدلة وفيرة في القرآن والسنة والفكر الإسلامي بصفة عامة، وأن المدافعين عن حماية البيئة في العصر الحديث سوف يذهلون حينما يطلعون على التصور الإسلامي في هذا المجال، وأن تصوراتهم لا تعدو إلا أن تكون جزءا يسيرا منه. وأن إرفاق مفهوم "التواصل" أو "الاستدامة" بالتنمية في الفكر الوضعي يفتح مجالا للتقارب بين المفهومين الوضعي للتنمية والإسلامي لها، ولكن ما يلاحظ على ذلك أن التقارب بين المفهومين إنما هو تقارب ظاهري في أهداف التنمية وليس في دوافع تحقيق هذه الأهداف.[51]

إن المنظور الوضعي في حماية البيئة وإن تشابه مع المنظور الإسلامي لحماية الأرض وإعمارها في بعض وجوهه إلا أنه ما زال قاصرا عنه بمراحل في وجوه أخرى، لأن مفهوم حماية البيئة في الإسلام أوسع من ربطها بحماية الموارد الطبيعية فحسب، كما أن مفهوم التنمية في الإسلام يتضمن مفهوما أصيلا للتواصل كان معروفا زمنا قبل ظهور المفهوم الوضعي له. إضافة إلى ذلك فإن تقارب الأهداف في حماية البيئة الطبيعية بين المفكرين الوضعيين والإسلاميين لا يجب أن يقود إلى الاعتقاد بتقارب الدوافع، لأن الدعوة لحماية البيئة في الفكر الوضعي لم تبدأ إلا مع تزايد المخاوف من التلوث، والاستمرار في إساءة استخدام الموارد الطبيعية أو إهدارها، ومن ثم تصاعدت احتمالات عدم كفايتها لتلبية حاجات الإنسان في هذا الكون مستقبلا.[52]

إن الدافع الأساسي لدى المسلمين في حماية الأرض التي يعيشون عليها، ويأكلون من طيباتها هو دافع إيماني، كما أنه لم يرد في الفكر الإسلامي القديم الخوف من نفاد موارد الأرض أو عدم كفايتها للأجيال المتعاقبة، وليس هناك ما يدعو لمثل هذا لدى المعاصرين من المفكرين الإسلاميين. ففي القرآن الكريم آيات من الله تعالى تطمئن عباده أنه قد جعل لهم في الأرض من الموارد ما يكفي لهم جميعا استنادا لقوله تعالى: ﴿**وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام**﴾.[53] وأنه جل

جلاله يتكفل برزقهم سابقين ولاحقين في قوله تعالى: ﴿**وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها**﴾.[54] ولكنه يقبض الرزق ويبسطه كيفما يشاء، وعلى العباد أن يسعوا في الأرض حتى ينالوا أرزاقهم. لذلك فإن المؤمن في طمأنينة من كفاية ما في الأرض من موارد له، ولمن حوله، ولمن يأتي من بعده من أجيال طالما كان في طاعة الله، والبلاد إذا كانت في طاعة وإيمان فلا خوف عليها، فإن الله قدر لها رغد العيش مهما كان بأسباب تتجدد ﴿**ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض**﴾.[55] والخوف لا يأتي إلا نتيجة نقص الإيمان وهذا ما يشعر به المفكرون من الاقتصاديين الوضعيين، ودعاة حماية البيئة لافتقار الحس الإيماني.

وثمة دليل على أن المخاوف الوضعية الحالية من احتمالات نفاذ الموارد الطبيعية ليست متوقفة على قضية التدهور البيئي وإنما هي أصلا ناشئة عن عدم إيمان أو ضعف إيمان فيما قدّره الخالق عز وجل للكون. هذا الدليل موجود في الفكر الكلاسيكي القديم في زمن كانت الطبيعة ما زالت بعيدة كل البعد عن التلوث المعروف في هذا العصر . وقد ورد عن "دافيد ريكاردو" ''D. Ricardo'' ومالتوس ''R. Malthus'' في بدايات القرن التاسع عشر، حيث اعتقد الأول في "شح الطبيعة"، وأكد الثاني على أن الموارد الطبيعية الخاصة بغذاء الإنسان لا يمكن أن تنمو بمعدل تزايد البشرية، ومن ثم حذر من المجاعات والأوبئة التي تعصف بحياة الناس، وبالحروب التي يلجأ إليها البشر لحل مشكلة أعدادهم غير المتناسبة مع تزايد كميات الغذاء.[56]

لقد ناقش الفكر الإسلامي ووضع ضوابط وتشريعات محكمة لرعاية البيئة وحمايتها من التلوث والفساد، ورسخ المنهج الإسلامي حدود هذه التشريعات على أساس الالتزام بمبدأين أساسيين، وهما:[57]

المبدأ الأول: درء المفاسد حتى لا يصاب كل فرد والمجتمع والبيئة بالأذى والضرر، حيث لا ضرر بالنفس ولا ضرار بالغير.

المبدأ الثاني: هو جلب المصالح، وبذل كل الجهود التي من شأنها تحقيق الخير والمنفعة للجماعة البشرية ابتغاء مرضاة الله تعالى. وإن من الركائز الأساسية لفكر التنمية المستدامة هو وحدة المصير والمستقبل المشترك، فالتلوث لا يعترف بالحدود.

إن أهم ما يميز المنهج الإسلامي في الحفاظ على البيئة هو إبراز قيم الترشيد في الاستهلاك بالتوسط والاعتدال في كل تصرفات الإنسان، استنادا لقوله تعالى: ﴿وجعلناكم أمة وسطا﴾.[58] كما نهى سبحانه وتعالى عن الإسراف في مواضع كثيرة، ومنها ما ورد في سورة الأعراف: ﴿كلوا وأشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾.[59] وأيضا في قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿ولا تطيعوا أمر المسرفين﴾.[60]والإسراف يفضي إلى مشكلات بيئية أخرى لا يقتصر تأثيرها على الإنسان وحده، بل يمتد ليشمل باقي الأحياء التي تشاركه الحياة على كوكب الأرض. لا شك أن خير وسيلة لإنقاذ

البشرية أو البيئة من آثار الإسراف واستنزاف الموارد الطبيعية دون جدوى أو دون اكتراث بالأخطار إنما بالعودة إلى منهج الوسطية والاعتدال.[61]

وما ثبت عن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم في مجال حماية البيئة الكثير من أحاديثه الشريفة في هذا الشأن، منها قوله عليه الصلاة والسلام:"***ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طيرا أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة***".[62] وفي حديث آخر: "***من قطع سدرة صوب الله رأسه في النار***".[63] وفي قوله أيضا عليه الصلاة والسلام:"***إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فاستطاع حتى يغرسها فله بذلك أجر***".[64]

مما سبق يتضح بأن المنطق العقائدي في الإسلام ركز على فهم العلاقة بين الإنسان والبيئة والتوازن البيئي، وذلك من خلال تشريعات خاصة لحماية البيئة والترشيد في الاستهلاك للموارد والاعتدال في تصرفاته. فالإسلام يدعو إلى حماية البيئة الطبيعية، وتنظيم استغلالها بشكل يضمن استمرارية العطاء لهذه النعم الإلهي عبر الأجيال المتلاحقة، وينهى عن إشاعة الفساد فيها بما تشمله هذه العبارة من هدر لموارد الطبيعة، أو عن طريق التلوث، أو مخاطر أخرى تهدد كوكب الأرض بالدمار والخراب. وأن البيئة بكل مكنوناتها ليست ملكا لجيل دون الآخر يتصرف فيها كما يشاء، ولا يستطيع أي جيل أن يعطي لنفسه هذ الحق، بل هي ميراث دائم للبشرية تتوارثه الأجيال المتعاقبة. فواجب الإستخلاف يقضي المحافظة على هذه البيئة دون تدمير أو استنزاف لمواردها لتبقى قادرة على العطاء والتجديد.

3 -التنمية في تراث الأمة ومفكريها:

أشار "الماوردي" الى أن: "الدين له علاقة ايجابية بالظاهرة العمرانية (الإنمائية)"، أي كلما زاد التدين زاد الاهتمام بظاهرة الإنماء" من خلال القاعدة (أينما كانت مصلحة المسلمين فثم شرع الله). كما أشار الى ان العدل والأمن هما أهم عناصر الاستقرار في الدين، حيث لا عمران ولا تنمية بدون عدل وأمن، فعكس الأمن الفوضى، ولا تنمية في ظل فوضى والإسلام تأسس على العدل الشامل. وان من مستلزمات السلطان هي عمارة الأرض بإلزامية العدل وأشار "ابن خلدون"، الى أن الترف هو أساس خراب العمران، وهنا يؤكد على أن العدل في التوزيع من أجل نمو العمران، وركز على قسم الضرائب والتوزيع العادل للمال.[65]

ويلفت النظر "الشاطبي"، الى أن العملية الإنمائية وعناصر العمارة، تكون بين الحفظ العمراني (الحفاظ على البيئة)، وقاعدة دفع الضرر، وجلب المصالح، من خلال رعاية الضرورات الخمس في الدين (النفس، المال، الدين، والعقل، والعرض). ويشير "الأسدي"، إلى أن فساد الوسائل يؤدي بالضرورة الى فساد المقاصد، والعكس بالضرورة صحيح، أي استخدام وسائل الحفاظ على البيئة. ويلاحظ أن التراث الإسلامي عالج قضية التنمية من خلال منظور صلاح الدنيا.[66]

4 -التنمية في الفكر الإسلامي الحديث:

قال "مالك بن نبي" في كتابه "المسلم في عالم الإقتصاد"، أن مفاتيح العملية التنموية والعمرانية تكمن في العناصر التالية:[67]

- الوجود البشري؛
- إن مفتاح الحضور والوجود أن يكون الإنسان فاعلا غير مفعول به، أي أن التنمية تتطلب الحضور للإنسان من أجل التعمير وليس مجرد وجوده، أي أن تكون مؤثرا وليس مؤثر فيك؛
- علم الأفكار وما يولده من منظومة ثقافية، فالأمم التي تفقد عالم الأشياء والبشر، وتبقى محافظة على ثقافتها وأفكارها، تستطيع أن تنشأ من جديد وتستأنف دورها العمراني التنموي.

ويرى "أحمد صدقي الدجاني"، أن الإسلام ركز على مدلول التغيير الإيجابي، وحارب الخراب وهو التغير السلبي، كما ركز على البعد الاخلاقي في عملية التنمية. ويقول "طارق البشري"، أن الإسلام يحقق الكثير للعملية التنموية من خلال علاقة الإنسان بالجماعة، والأخلاق وباقي قيم الإسلام. ويضيف "كمال المنوفي"، بأن مؤشرات التنمية الإسلامية ركزت على الكم والكيف دون الفصل بينهما.[68]

5 -القيم الإسلامية وعلاقتها بالتنمية:

أشار الدكتور "إبراهيم يوسف" (المستشار العلمي لمركز الاقتصاد الإسلامي في جامعة الأزهر)، أن القيم ذات صلة كبيرة بالمجال التنموي، وقد قسم القيم إلى:[69]

- قيم محققة للتنمية، وهي: قيمة العمل، والمحافظة على المال، وقيمة زيادة الإنتاج، وضبط الاستهلاك.
- قيم دافعة لاستمرار التنمية، وتتمثل في: العلم وطلبه، والغاية منه.
- قيم ممهدة للتنمية، وتشمل: قيمة الخلافة، ولزوم الجماعة، والعدل الاجتماعي، وقيمة الشورى. وىرى بأن هذه القيم تحافظ على البيئة، وبالتالي تستمر التنمية وتعلو.

فالإسلام يفرض أن تكون الخطط التنموية مطابقة لقيم الإسلام وحضارته، لأن الأخذ بحضارة الآخر وقيمه لزاما مصيره الفشل، كما قال المفكر الإسلامي "مالك بن نبي": أن نسخ التجربة الألمانية الناجحة على المجتمع الإندونيسي قد فشلت لاختلاف المنظومة الحضارية لكل منهما.[70]

6 -أهداف التنمية في الإسلام:

يهدف الإسلام من عمليات التنمية إلى تحقيق عدد من الأهداف، وهي:[71]

- هدف اقتصادي، استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء للجماعة والفرد.

- هدف إنساني، وهو الهدف النهائي، استخدام ثمار التقدم لنشر المبادئ والقيم الإنسانية، المتمثلة في السلم والعدل والمعرفة.

- تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته في الدنيا والآخرة، يرى الإسلام أن التنمية وسيلة لغاية واحدة وهي، الإنسان وسعادته، لذلك يبين أن التنمية خادمة للإنسان استنادا لقوله تعالى: ﴿وسخر لكم مافي السماوات وما في الأرض جميعا﴾.[72] وهذا عكس التنمية بمفهومها الوضعي الذي يعتبرها غاية فيجعل الإنسان خادما لها.

- التعليم، وهو أهم أهداف التنمية، التي تعتبر الأم لبقية المجالات التنموية من وجهة نظر الإسلام، مثل التجربة الماليزية، التي عملت على محاربة الفقر والجهل والمرض، مع اشتراط أن يكون من يتولى رئاسة الوزراء قد شغل منصب وزير التربية والتعليم مسبقا.

- أن تكون بعيدة عن التبعية، وأن تعتمد على الذات عن طريق المؤسسات التنموية، كاستثمار أموال الزكاة في هذا المجال.

ثالثا، التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي:

1 -تعريفها:

تعرف التنمية المستدامة بأنها: طلب عمارة الأرض والتمسك بعقيدة الإسلام – عقيدة التوحيد والربوبية والاستخلاف – في طلب عمارة الأرض وفق شرع الله بالقيام بالنشاط الإنتاجي المفضي للكسب الحلال في مناخ اقتصادي واجتماعي يتوفر فيه الإيمان والتقوى وسيادة القيم الإسلامية، وتجنب الحرام والاستغفار من ارتكابه، مما يرسل السماء مدرارا ويزيد المال والبنين والزرع والماء، فيحقق الكفاية والحياة الطيبة لأفراد المجتمع رجالا ونساء وشبابا وطلابا.[73]

تعتبر التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي عملية متعددة الأبعاد، تعمل على تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبعد البيئي، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي. ويؤكد هذا المنظور على أن الإنسان مستخلف في الأرض، له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، ووصولا إلى الارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للإنسان.[74]

يلاحظ أن هذا التعريف يتضمن ثلاثة عناصر أساسية للتنمية المستدامة، وهي:[75]

- أنها عملية متعددة الأبعاد، تقوم على التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الشاملة وبعدها البيئي.
- الاستغلال الأمثل للموارد من منظور إسلامي.
- ضمان حق الأجيال الحاضرة واللاحقة في الموارد الطبيعية، والارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للموارد والإنسان.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي يستند إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في حياة البشرية جمعاء، والأهداف التنموية النابعة من تلك المقاصد تنادي بتطبيق مفهوم الفلاح الإنساني، والسعادة والحياة الطيبة في الدنيا والآخرة. وقد ركز الدكتور "جعفر عبد السلام"، (الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية) على أهمية منظومة القيم الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مجملا إياها في خمس قيم رئيسية، وهي: الاستخلاف، والعدل، والعمل، والقناعة والإيثار.[76]

إن التنمية المستدامة ذات مضمون أخلاقي ينطوي على مسؤولية الجيل الحالي تجاه الأجيال القادمة، وهذا المضمون الأخلاقي أسس له الفكر الإسلامي قبل كل النظم الإدارية الحديثة، إذ أحاط هذا الفكر بمعظم الأهداف التي تتضمنها المفاهيم العديدة للتنمية المستدامة.

2 -عقبات تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الإسلامية:

إن دول العالم الإسلامي بحكم انتمائها للعالم النامي، وبالتالي فالبيئة فيها معرضة لتأثيرات الفقر والأمية. إن التنمية في هذه الدول بطيئة ومفعولها محدود في الزمان والمكان، ولا تستطيع سد حتى الحاجات الأولية لشعوبها سيما من الطاقة والغذاء. أمام هذا الوضع، فإن الجماعات البشرية وتحديدا في الوسط القروي تتجه إلى البيئة الطبيعية لمحاولة سد احتياجاتها، غير أن هذا التصرف غالبا ما يكون خاطئا، وغير ملائم لتوازن النظم البيئية الهشة، ويؤدي إلى تخريب الأوساط البيئية جراء: حرائق الأدغال، استصلاح الأراضي، اجتثاث الغابات، الرعي المفرط، التعرية، التصحر وإنهاك التربة نتيجة ممارسة نوع واحد من الزراعة، واستغلال الأراضي الهامشية. وفضلا عن ذلك ونظرا لارتباط تدهور البيئة بالنمو الديموغرافي، فإن أكبر نسب لنمو السكان تسجل في بلدان العالم الإسلامي.[77]

يواجه العالم الإسلامي مجموعة أخرى من العقبات التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة، وهي تتعلق أساسا بالجانب القيمي، والبعد عن مبادئ هذا الدين القيم، وإهمال قيمة العمل، والركون إلى الاستيراد والاعتماد على الغير، ويعتبر المثال الأبرز في هذا الصدد، والذي يفرض نفسه بحكم المشكلة العالمية التي يعيشها العالم في ارتفاع أسعار الغذاء ونقص كمياته، واعتماد الدول الإسلامية على استيراد غذائها، إذ تتراوح الأرقام المقدرة في هذا المجال ما بين نسبة 60% إلى 80%،[78] وهي نسبة مرتفعة إذا ما تم الوقوف على الإمكانات الهائلة لهذه الدول، من موارد طبيعية، ومياه وأراض صالحة للزراعة، ووفرة اليد العاملة، ناهيك عن موارد السودان لوحدها في هذا الشأن، إضافة إلى ظهور بعض السلوكيات والأخلاق غير الإسلامية، وتفشيها في هذه المجتمعات.

3 -تفعيل الرؤية الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة:

يمكن تحقيق ذلك إن وجدت الإرادة، وتضافرت الجهود لتحقيق هذه الغاية، انطلاقا من مبادئ الدين الإسلامي، التي يمكن إدراجها في النقاط التالية:[79]

- تضافر جهود كافة بلدان العالم الإسلامي، وتوحد الرؤى للقضاء على معوقات التنمية المستدامة، وذلك من خلال زيادة صور ودرجات التعاون بين هذه البلدان في القضاء على ظاهرة البطالة والفقر، من خلال الآليات المتاحة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.
- ضرورة توفير بيئة أعمال مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي، تقوم على مبادئ إسلامية خالصة، تعمل على توفير البناء السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، والقانوني، والقيمي والأمني، وما يتعلق بالموارد البشرية والموارد المالية، والتقنية الملائمة، وأيضا البنى التحتية.

انطلاقا من هذه الاعتبارات، فإن التنمية المستدامة تستدعي إعادة النظر ليس فقط في مفهوم التنمية، ولكن كذلك في مفهوم البيئة التي يجب أن تعتبر ككل غير قابل للتجزيء، تترتب عنه تغييرات في نوعية العلاقات التي يقيمها الإنسان مع البيئة ومع مواردها، سيما وأن الدين الإسلامي الحنيف أعطى للبيئة ولمواردها، ولاستعمال هذه الموارد واستغلالها، وللتوازنات البيئية وللتنوع البيولوجي، أهمية كبيرة من خلال ما ورد في العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة كما تم إيضاحها سابقا. إن هذه التغييرات تعتبر تحديا في حد ذاتها، لأنها قبل أن تكون تغييرات على مستوى الممارسات والتصرفات، فهي تغييرات على مستوى الفكر والمواقف والقيم.[80]

إن العالم الإسلامي مطالب بأن يرفع هذا التحدي لأن الأمر يتعلق بإعادة النظر في نظام القيم الذي بنت عليه العديد من هذه المجتمعات نمط تنميتها، وإنتاجها واستهلاكها وعيشها. وبعبارة أخرى إن الأمر يتعلق بإصلاح النظام الاجتماعي والثقافي بأكمله لهذه المجتمعات.[81]

إن هذه الثورة الفكرية والأخلاقية والسلوكية ليست بالصعبة على دول العالم الإسلامي مادامت لها من المؤهلات والمبادئ ما يجعلها قادرة على القيام بهذه المهمة. كما أنها تتمتع بخصوصية ثقافية واحدة جامعة، أسسها وأرسى دعائمها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وقواعد الفقه الإسلامي، والأثر الثقافي والأخلاقي الذي تتميز به الحضارة الإسلامية، والذي يشجع على الحوار، لإيجاد وئام وتوافق دولي بين الحضارات والأديان، يكون أحد مخرجاته تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

خاتمة:

إن التنمية في الإسلام هي تنمية شاملة للإنسان الذي يؤدي وظيفته في القيام بأعباء الاستخلاف في الارض وإعمارها، لكونه خليفة الله على الأرض، وأن الكون سخر له من أجل إعماره أو تنميته، وهي أمر واجب على كل مسلم باعتبارها جانب من جوانب العبادة، والتنمية الاقتصادية، وهي مسؤولية مشتركة بين الحكومة والفرد.

وتسعى التنمية في الإسلام للوصول الى القضاء على الأسباب التي تؤدي الى حدوث المشكلة الاقتصادية والاجتماعية، كما تسعى الى تنمية النواحي غير المادية للمجتمع، من حيث السمو بالأفراد، وإعلاء الروابط الإنسانية التي تحقق بعدها النمو المادي. وقد أشار في هذا الصدد "أحمد المخزنجي"، في كتابه "الزكاة وتنمية المجتمع" إلى أن الإسلام لا يؤيد التنمية الرأسمالية التي تضمن حرية الرأي ولا تضمن قوت اليوم"، كما لا يؤيد التنمية الاشتراكية التي تضمن قوت اليوم ولا تضمن حرية الرأي.

إن الإسلام أرسى قواعد وقيم عظيمة جعلت المسلمون في أوج عزهم عندما أخذوا بهذه القيم ،كما أن الغرب أخذ بها وكانت سببا في تطوره ونموه، وكان إهمال المسلمون لقيم دينهم والابتعاد عنها في مرحلة من تاريخهم سببا في تأخرهم عن مواكبة ركب الحضارة العالمية. وعلى هذا الأساس فإن تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الإسلامي يكون بدعوة الإنسان المسلم بأن يأخذ برسالة الله للبشر، والعودة إلى القيم الروحية، مع الاحتفاظ بكل المكتسبات العلمية والتكنولوجية الحديثة في محاولات إصلاحية، مما يتفق وجوهر الإسلام، ومنها التحذير من أخطار طغيان المادة.

والمنهج الإسلامي يحث الإنسان على أن يتعامل مع الأدبيات والتجارب الإنمائية، وتقنيات التنمية بفكر متفتح، على أساس أن الأصل في الأشياء الإباحة، وأن الحكمة بشروطها الشرعية ضالة المؤمن، وذلك بما يتفق وظروف الاقتصاد والمجتمع، وبما يضمن التعامل الكفء، والفاعل مع الأشياء، تحقيقا لغاية إعمار الأرض وتقدم المجتمع، كفريضة تعبدية، ويمثل الالتزام بها غاية التكليف. فالإسلام بكماله وشموله لم يدع شيئا فيه سعادة للبشرية ورقيها إلا ووضع له الضوابط الدقيقة والمعايير الواضحة.

وهكذا فإن المفهوم الإسلامي للتنمية يستوعب الأهداف المثلى التي يتحدث عنها المفكرون الوضعيون المعاصرون في إطار التنمية المتواصلة أو المستدامة، بل وما يزيد بكثير عن هذه الأهداف. والأهم من هذا هو أن لدينا في الإسلام منهجا ودوافع للتنمية، قائمة على شريعة وعقيدة بما يكفل استمرار قوة الدفع الذاتي للتنمية، من خلال الأفراد والمؤسسات القائمة، وذلك في إطار يضمن حياة طيبة تجمع بين الجانبين الروحي والمادي للإنسان في توازن مرغوب. هذا ما يتميز به الإسلام فهل يهتدي الناس إلى أنه الباب الوحيد للسعادة الدنيوية والأخروية؟

قائمة المصادر والمراجع:

1 -إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام، مفاهيم، مناهج وتطبيقات**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996)، ص. 13.

2 -تيسير الرداوي، **التنمية الاقتصادية**، (حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1985)، ص. 78.

3 -المرجع نفسه، ص. 80.

4 -د. إبراهيم حسن عيد،، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، (القاهرة: دار المعرفة، 1990)، ص. 70

5- **United Nations Environment Programme (UNEP)**, ‘‘Environment for Development’’.
www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?DocumentID=97&ArticleID=1503&l=en

6 - أزاد محمد أمين التقشبندي، "التنمية السياحية وأثرها على صيانة البيئة الطبيعية".
http//unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/ARADO/unPAN020849.pdf

7 - سامح غرايبة، يحي الفرحان، **مدخل إلى العلوم البيئية**، (عمان: دار وائل للنشر، 2002)، ص.18.

8- Carson, Rachel, **Silent Spring**, (New York: Greenwich, Connecticut, Fawcett, Publication, 1962), p. 53.

9- Robert Riddell, **Ecodevelopment, Economics, Ecology and Development, An Alternative to Grow Imperative Models**, (New York: st, Martin's press, 1992), p. 5.

10- The World Commission on Environmental Development, ‘‘Our Common Future’’, Oxford, Oxford University Press, (1987), p. 4.

11- Ibid.

12- Ibid.

13 -د. صليحة عشي، "الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2011)، ص. 197.

14- **FAO**, ‘‘Sustainability Issues in Agricultural and Rural Development Policies’’, Vol. 1,Trainee's Reader, Training Material for Agricultural Planning Series No. 38/1, Rome- Italie, Food and Agricultural Organization of the United Nations, (1995), p. 6.

15 -**معهد الأبحاث التطبيقية**، "نظرة إلى مفهوم التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، (القدس).
www.forum.arij.org/attachment.php?attachmentid=9&d=1206777360

16- **United Nations**, ‘‘Conference on The Human Environment Stockholm’’.
www.are. Admin.ch/the men/nachhaltig/00266/00540/00541/undex. Html ? lang=en pdf

17- Ibid.

18- **United Nations**, General Assembly, ‘‘Report of the United Nations Conference on Environment And Development’’, A/Conf.151/26, Vol. III, Rio de Janeiro, (3-14 /June/1992).
www.un.org/documents/ga/conf151/aconf15126-1annex1.htm

19- Ibid.

20- **United Nations**, **Department of Economics and Social Affairs**, Division for Sustainable Development, ‘‘programme for The Further Implementation of Agenda 21’’.
www.un.org/esa/sustdev/documents/agenda21/english/agenda21/toc.htm

21- Ibid.

22- **Green Peace**, ‘‘Protocole de Kyoto’’.
http://www.greenpeace.org/canada/fr/campagnes/climat-energie/solutions/protocole-de-kyoto

23- **United Nations**, ‘‘Report of the World Summit on Sustainable Development’’, JohanneSburg, South Africa, (26 August- 4 September 2002).
www.world- tourism.org/sustainable/wss/final- report.pdf

24- **United Nations,** ‘‘Development Programme Human Development Report 1990’’.
www.un.org/arabic/millenniumgools/reports.shtml#humandev

25 -**جامعة الملك سعود**، عبد السلام أديب، "أبعاد التنمية المستدامة".
www.faculty.ksu.edu.sa/haya1414/Refrence%20to%20read/%20.do

26 -المرجع نفسه.

27- Lélé, S. M., ‘‘Sustainable Development: A Critical Review’’, (1991), **World Development**, 19(6), p. 607.

28 -**التنمية من منظور إسلامي**"، دنيا الرأي، (2008/7/23).
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/07/23/140076.html

29 -المرجع نفسه.

30 -**القرآن الكريم**، سورة هود، مكية، رقمها 11، الآية رقم 61.

31 -**القرآن الكريم**، سورة النحل، مكية، رقمها 16، الآية رقم 97.

32 -**دنيا الرأي**، سائد أبو بهاء، مرجع سابق.

33 -**القرآن الكريم**، سورة الذاريات، مكية، رقمها 51، الآية رقم 56.

34 -**القرآن الكريم**، سورة الأنعام، مكية، رقمها 6، الآية رقم 162.

35 -أ.د .عبد الحميد الغزالي، "المنهج الإسلامي في التنمية"، **الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي**، (2004/2/22).
www.isegs.com/forum/showthread.php?t=2932

36 -د. عبد الرحمن يسري أحمد، "التنمية المتواصلة: المفاهيم والمستلزمات، تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية"، (2002)، ص. 24.
islamiccenter.kaau.edu.sa/arabic/Ahdath/Con05/.../Paper%20of%20A%20R%20Yousri20%

37 -د. عمر عبيد حسنه، " التعليم وإشكالية التنمية » مفهوم التنميّة".
www.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=A&BabId=7&ChapterId=7&BookId=298&CatId=201&startno=0

38 -المرجع نفسه.

39 -**القرآن الكريم**، سورة الكهف، مكية، رقمها 18، الآية رقم 30.

40 -علي بن حسام الدين المتقي الهندي، **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1989)، رقم 1379.
http://islamport.com/d/1/krj/1/77/971.html

41 -**القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، رقمها 2، الآية رقم 30.

42 -**القرآن الكريم**، سورة الأعراف، مكية، رقمها 7، الآية رقم 31.

43 -**القرآن الكريم**، سورة الحجرات، مدنية، رقمها 49، الآية رقم 31.

44 -**القرآن الكريم**، سورة المائدة، مدنية، رقمها 5، الآية رقم 8.

45 -**القرآن الكريم**، سورة الملك، مكية، رقمها 67، الآية رقم 15.

46 -سليمان البدور، "هذه يد يحبها الله ورسوله"، **مؤسسة النقب للأرض والإنسان**، (2010/1/26).
www.negevlb.org/arabic/?action=detail&id=549

47 -محمد محمود عبد الخالق، "السماء لا تمطر ذهبا"، **المختار الإسلامي**.
http://islamselect.net/mat/92464

48 -د. مصطفى السباعي، **اشتراكية الإسلام**، (دمشق: الدار القومية للطباعة والنشر، 1962)، ص. 73.

49 -د. عبد الرحمن يسري أحمد، **دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001). ص. 62.

50 - مرجع نفسه، ص. 27.

51 -المرجع نفسه، ص. 9.

52 -المرجع نفسه.

53 -**القرآن الكريم**، سورة فصلت، مكية، رقمها 41، الآية رقم 10.

54 -**القرآن الكريم**، سورة هود، مكية، رقمها 11، الآية رقم 6.

55 -**القرآن الكريم**، سورة الأعراف، مكية، رقمها 7، الآية رقم 96.

56 -عبد الرحمن يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001)**، ص.** 216.

57 -د. عدنان حميشو، "الإسلام والتنمية المستدامة"، **الموسوعة الزراعية الشاملة**، دورة تدريبية حول التنمية المستدامة، دمشق، (6 أوت 2010).
www.alkherat.com/vb/showthread.php?8899-%C7%E1%C5%D3%E1%C7%E3-%E6%C7%E1%CA%E4%E3%ED%C9-%C7%E1%E3%D3%CA%CF%C7%E3%C9

58 -القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، رقمها 2، الآية رقم 143.

59 -**القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، رقمها 2، الآية رقم 60.

60 -**القرآن الكريم**، سورة الشعراء، مكية، رقمها 26، الآية رقم 151.

61 -عدنان حميشو، مرجع سابق.

62 -صحيح مسلم بشرح النووي، المجلد الخامس، الطبعة الأولى، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1929)، ص. 215.

63 -المرجع نفسه.

64 -المرجع نفسه.

65 -عدنان حميشو، مرجع سابق.

66 -المرجع نفسه.

67 -المرجع نفسه.

68 -المرجع نفسه.

69 -سائد أبو بهاء، مرجع سابق.

70 -المرجع نفسه.

71 -قويدر إبراهيم، "المنظور الإسلامي للتنمية"، (2008).
www.libya

72 -**القرآن الكريم**، سورة الجاثية، مكية، رقمها 45، الآية رقم 12.

73 -د. عبد الرحمن يسري، "الأولويات الأساسية في المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي"، **المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي** ، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، (1982).

74 -**منظمة الإيسيسكو**، "العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة"، ص ص. 47-48.
www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm

75 -المرجع نفسه.

76 -المرجع نفسه.

77 -**منظمة الإيسيسكو**، "دراسة عن التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية وخصوصيات العالم الإسلامي"، ص ص. 7-8.

http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P4.htm

78 -وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، "التنمية المستدامة تلبي حاجات الحاضر والمستقبل"، **مجلة الوعي الإسلامي،** (الكويت، 2008).

http://alwaei.com/topics/view/article_new.php?sdd=1895&issue=516

79 -المرجع نفسه.

80 -**منظمة الإيسيسكو**، "دراسة عن التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية وخصوصيات العالم الإسلامي"، مرجع سابق، ص. 14.

81 -المرجع نفسه.